مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الخامس – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.5, No.1)
January 2022

دور المصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

د. العربي مصطفى عبد الهادي/ المعهد العالي والمتوسط للتقنية الزراعية / الغيران
ا. سالمة عمر مسعود/ المعهد العالي للعلوم والتقنية/ سوق الخميس

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها من أهم العناصر الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في جميع دول العالم حيث أنها تستحوذ على النسبة الأعلى من بين جميع أنواع المشاريع الاقتصادية على اختلاف أحجامها، ويمكن تحديد اهم المعوقات التي تواجه أصحاب هذه المشاريع في الحصول على التمويل المطلوب وفقاً للشريعة الاسلامية، ولتحقيق هدف البحث استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصل هذا البحث الي مجموعة من النتائج ومن اهمها: التمويل الإسلامي يعتبر بالفعل من أفضل صيغ التمويل المتاحة وأكثرها استقرارا ومرونة لكونها توفر المناخ المناسب لخلق ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعد الحل الأمثل لمشكلتي البطالة والفقر في الدول العربية و الإسلامية. كما يوصي البحث بضرورة ابتكار وتطوير ادوات تمويلية جديدة تلائم طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتجدر الاشارة هنا الى ان الصيغة الاسلامية تعد من افضل الصيغ التمويلية نظرا لعدم اصطدامها بالثوابت الدينية والثقافية للمجتمع ، ولما لها من اهمية في توسيع قاعدة الادخار والاستثمار اللازم لتطوير هذه المشروعات.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المصارف الاسلامية، التمويل.

Abstract

This research aims to identify the importance of small and medium enterprises, as they are one of the most important elements in achieving economic development in all countries of the world as they acquire the highest percentage among all types of economic projects of different sizes, The most important obstacles that face the owners of these projects in obtaining the required funding in accordance with Islamic law can be identified. To achieve the goal of the research, the descriptive and analytical approach was used. This research has reached a set of results, the most important of which are: Islamic finance is indeed considered one of the best available financing formulas, the most stable and flexible, as it provides the appropriate climate for the creation and growth of small and medium enterprises, which are the ideal solution to the problems of unemployment and poverty in Arab and Islamic countries. The research also recommends the necessity of innovating and developing new financing tools that are appropriate to the nature of small and medium enterprises, and it should be noted here that the Islamic formula is one of the best financing rates due to its lack of collision with the religious and cultural constants of society, and its importance in expanding the base of savings and investment necessary for the development of these projects.

Key words: Small and Medium Enterprises, Islamic Banking, Finance.

الاطار العام للدراسة

مقدمة:

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل تركيز واهتمام معظم الدول نظرا للدور الكبير الذي تؤديه هذه المشروعات في انشاء اقتصاد وطني متين، اذا ما حظيت بالدعم والرعاية والاهتمام، حيث يمكنها القيام بدور فعال في تعظيم الانتاج وتجميع المدخرات وخلق فرص عمل من جهة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتنوع الصادرات من جهة اخرى. وكذلك تنمية المهارات الادارية والقدرات الفنية بشكل عام. فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تعد الاكثر عدداً والاكثر اعتماداً على الخامات والكفاءات المحلية والاكثر

استخداماً للتقنية المتوفرة محليا كذلك وبالنظر الي هذا الدور وهذه الاهمية يجب تكاتف الجهود وتوفير الامكانات اللازمة لتشجيع هذه المشروعات على الاتجاه للتصدير من اجل تنوع مصادر الدخل في الاقتصاد ورفع قدراته التنافسية، ولتحقيق ذلك يتطلب مؤسسات مالية قادرة على تمويل هذه المشروعات وفقاً للشريعة الاسلامية. لهذا بات من الضروري البحث عن بدائل تمويلية اخرى ، فأنتشر بذلك التعامل بالصيغ الاسلامية التي تقدم لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة اساليب وآليات متعددة ومتنوعة من اهمها: الزكاة، الوقف، المضاربة، المرابحة، المشاركة، السلم، الاستصناع، البيع بالأجل.....الخ.

ـــ المشكلة البحثية: تتمثل طبيعة مشكلة البحث في تدني انتاجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وضعف قدرتها التنافسية والي افتقارها لمصادر التمويل اللازمة من قبل المؤسسات المالية وفقاً للشريعة الاسلامية ، ولكن بقاء واستمرار هذه المشروعات مرهون الى حد ما بمدى توفر التمويل اللازم لها، ومن هنا تبرز مشكلة التمويل كعقبة امام نمو وتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:ـ

اولا: ما هو الدور الدى تقوم به المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق مساهمتها في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ؟ وما هي الصعوبات والعوائق التي تواجها هذه المشروعات؟

ثانيا: ما هي الافاق والتطلعات الخاصة بهذه المشروعات في ظل الظروف الاقتصادية الدولية؟ وكيف يمكن توفير البيئة التي تضمن روح المبادرة وتشجيع القطاع الخاص؟

ثالثا: هل يعود فشل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة أساسية الي افتقارها للتمويل اللازم من قيل المصارف الاسلامية؟

ـــ فرضية البحث: في ضوء عناصر مشكلة البحث فإن الفرضية الأساسية مفادها :

أن وجود مؤسسات مالية تمويلية وفقاً للشريعة الاسلامية يؤدي لتحسين اداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من الصعوبات والعوائق التي تواجه هذه المشروعات.

ـــ أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث الي تسليط الضوء على دور المصارف الاسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تفعيل هذا الدور وذلك من خلال:

1ـــ التعرف على مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تواجه هذه المشروعات.

2ـــ ابراز دور المصارف الاسلامية في دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3ـــ الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للشريعة الاسلامية.

ـــ أهمية البحث: يكتسب هذا البحث أهمية من خلال الموضوع الذي يتعلق بدور المصارف الاسلامية لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وعلي اعتبار هذه المشروعات حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتظهر أهميتها من خلال استغلال

الطاقات والامكانيات وتطوير الخبرات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية، ولا يتأتى ذلك إلا بتفعيل دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وفقاً للشريعة الاسلامية.

ـــ منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحديد دور المصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنه اكثر ملاءمة لموضوع البحث. كما اعتمد هذا البحث على الكتب والمجلات العلمية وابحاث المؤتمرات والندوات.

ـــ خطة البحث: لتحقيق الهدف من البحث تم تقسيمه وفقاً للاتي:

ـ الإطار العام للبحث. الاطار النظري للبحث ويشمل المحاور التالية:

ـــ المحور الاول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة (المفهوم ـ الخصائص ـــ الاهمية ـ المعوقات)

ـ المحور الثاني: التمويل الاسلامي للمشروعات (الخصائص ـ اشكال التمويل)

ـ المحور الثالث: دور المصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للشريعة الاسلامية.

ـــ الدراسات السابقة:

سنتناول الدراسات السابقة للوقوف على دور المصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة،وفيما يلي ملخص لما توصلت اليه اهم هذه الدراسات:

ـ دراسة(صاري، دغرير، **2006**) واقعية وملائمة التمويل الإسلامي للمشروعات المهنية و الحرفية الصغيرة و المتوسطة. تأتي أهمية هذه الدراسة لمحاولة توضيح مفهوم التمويل الإسلامي للأنشطة الاستثمارية خاصة الصغيرة منها و المتوسطة من وجهة نظر إسلامية، وبيان أهم المعايير والضوابط التي توجه سلوك المستثمر المسلم، والتي تؤكد حقيقتاً أن الإسلام لا يفضل الاستثمار مقابل التخلي عن القيم والمبادئ، وذلك حتى تتحقق مقاصد الشارع الحكيم من عملية التمويل للاستثمار، من تحقيق الرفاهية الشاملة للفرد والجماعة، وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي، وهو مالا يتوافر في المذاهب الاقتصادية الوضعية، التي قامت على أساس الفصل بين عالم القيم والمبادئ وعالم التمويل و الاستثمار. ومن أهم نتائج هذه الدراسة: إن استنباط القيم والمعايير الإسلامية لدراسة تمويل المشاريع الاستثمارات الاقتصادية وخاصة الصغيرة و المتوسطة منها، وصياغتها في البرامج التخطيطية الاستثمارية يُبرز فاعلية المدرسة الاقتصادية الإسلامية، في حل مشاكل البشرية. كما كان من بين التوصيات، يعتبر وضع نموذج إسلامي لدراسة الجدوى الاقتصادية لتمويل للمشروعات الاستثمارية المهنية الصغيرة و المتوسطة من بين الأدلة التي تُبرز شمولية الإسلام وأنه نظام شامل لكل نواحي الحياة، وبيان خطأ من يعتقد جهلاً أن الإسلام نظام عبادات فقط.

ـ دراسة(حسين، رشدي، 2006) نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المضاربة، السلم والاستصناع، يعتبر مشكل التمويل من أهم المعوقات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء في مرحلة الانطلاق أو في مرحلة النمو والتوسع، ولعل جوهر هذا المشكل يتمثل في ضيق بدائل التمويل، التي تكاد تنحصر في القروض المصرفية، وما ينجر عن من

صعوبات في التعامل مع البنوك، وهذا الوضع لا ينطبق على الجزائر فحسب، بل يكاد يشمل كافة البلدان النامية، ولذلك كان لابد من البحث عن بدائل تمويلية أخرى، وضمن هذا الإطار تندرج هذه الورقة البحثية، حيث سنحاول فيها إبراز أهمية التمويل غير القرضي (أي خارج إطار القروض) بالنسبة لهذه المؤسسات، وسنركز في ذلك على ثلاث آليات هي: المضاربة، السلم والاستصناع، محاولين إبراز مجالات وكيفية تطبيق هذه الأساليب، مسترشدين في ذلك ببعض التجارب العملية من واقع المصارف ومؤسسات التمويل الإسلامية.

ـــ دراسة (شقاف، المغربي، 2015) بعنوان: أساليب التمويل الإسلامي الملائمة لطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. هدفت هذه الدراسة إلي تحديد مصادر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قسمت مصادر التمويل إلي قسمين هما: التمويل الرسمي، وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالمصادر وشركات التامين وأسواق رأس المال. التمويل الغير الرسمي، وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي للدولة. كالاقتراض من الأصدقاء والمبيعات وجمعيات الادخار، ويساعد هذا النوع من التمويل في تمويل المشروعات الصغيرة نظراً لانخفاض قيمة التمويل فيه، وتوصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج كأن من أهمها مؤسسات التمويل الإسلامي تقدم العديد من الأساليب والأدوات التمويلية المشروعة التي تلاءم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة (غميقة، **2015**) بعنوان: المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي. هدفت الدراسة الى التعرف على الدور الذي تلعبه مؤسسات التمويل في تقديم السيولة اللازمة لهذه المشروعات. كما هدفت التعرف على اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المجتمع الموجود به، وتتمثل محاور الدراسة في وجود مؤسسات تمويلية متخصصة في تفعيل دور هذه المشروعات في الدفع بعجلة الاقتصاد، وكذلك وجود علاقة بين المؤسسة التمويلية المتخصصة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث مشاركتها في الادارة والارباح لفترة زمنية معينة، وتم التوصل الى مجموعة من النتائج ومن اهمها: تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نقص الموارد المادية، وكذلك تعاني من صعوبات الحصول على الموارد الاولية وارتفاع تكلفتها.

الاطار النظري للدراسة

المحور الاول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة (المفهوم ــ الاهداف ـــ الاهمية ــ المعوقات)

اولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه في الفكر الاقتصادي يحدد ماهية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ويعزى ذلك الى تباين المعايير المعتمدة من دولة الى اخرى في التعريف بهذه المشروعات مثل عدد العمال او رأس المال المستثمر او المستوى التقني او نوع النشاط او حجم المبيعات او غير ذلك، وكذلك الى تباين الامكانيات والقدرات والظروف الاقتصادية ومراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها هذه الدول، وتشير دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تضمن المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة) بوجود اكثر من 25 تعريفاً مختلفاً في 25 بلداً اجريت عليها الدراسة، فضلاً عن تباين التعريف بين المنظمات الاقليمية والدولية.(اعبيده،،**2015**15)، . فالمشروع الذي يعتبر صغيراً في الولايات المتحدة أو اليابان، قد يعتبر مشروع كبير الحجم في دولة أخرى نامية، بل وإنه في داخل الدولة الواحدة ذاتها يختلف تقييم حجم المشروع بحسب مرحلة النمو.(الصياد،،**2006**7) وتعرِّف (منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية،unido) المشروعات الصغيرة بأنها " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 – 50 عاملاً. ويصف البنك الدولي المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال بالمشروعات البالغة أو المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10 و 50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة، وتلك التي تزيد فيها بين 50 و 100 عاملاً بالمشروعات المتوسطة. (خضر،،**2002**3).

ثانياً: اهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لعل في أنواع المشروعات الاقتصادية ما يشير إلى اختلاف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وتعددها، وفي هذا المجال من الضروري الإشارة إلى أنه لا يوجد مشروع له هدف واحد أو وحيد.

ــ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في إحداث تنمية متواصلة ومستدامة (عمر،**2010**،**94**) وتعتبر هذه المشروعات من أقوى و أهم أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية و إحدى أهم العناصر الإستراتيجية في عمليات والتطور الاقتصادي في معظم دول العالم (المحيشي،،**2005**59) تلبي المشروعات الصغيرة والمتوسطة طلب المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض على السلع والخدمات البسيطة والمنخفضة التكلفة.

ثالثًا: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة لما تتميز به من مرونة وقدرة علي التكيف مع الحاجات والرغبات ، بالإضافة إلي قدرتها على خدمة قطاعات من المجتمع لا يمكن للمشروعات الكبيرة تقديمها ، ففي المناطق النائية والصحراوية و الريفية تعتمد في خدمتها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بخدمة المجتمع بشكل أفضل ، هذا كله من منظور اقتصادي ، أما من منظور اجتماعي فإنها تعطي الفرصة للأفراد لإشباع رغباتهم و احتياجاتهم وحل مشكلاتهم الاجتماعية ، والتعبير عن آرائهم ، وخلق فرص عمل سواء لصاحب المشروع أم لغيره ، وبالتالي الإسهام في حل مشكلة البطالة والفقر (سالم،**2014** ،**191**)، وكذلك تمثل المشروعات الصغرى والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ حاليا، علي اهتمام كافة دول العالم خاصة في ظل

التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها في الإنتاج، والتشغيل إلى دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية، والاجتماعية لجميع الدول.(السيسى، **2013**، **5**)

رابعاًــ المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة العديد من التحديات والصعوبات التي تحول دون نموها وتطورها واداء دورها التنموي في بيئة اعمال ملائمة وديناميكية تساهم في انشائها وتطويرها، ومن هذه التحديات : قلة التمويل، والتفكك في عمليات الإنتاج والتسويق والشراء ، وعدم ارتباطها في هيكل متكامل في ظل غياب الرعاية الكافية من الدولة والمؤسسات غير الرسمية، وايضا تخلف قدراتها الذاتية من حيث النهوض بمديريها والعاملين فيها – وبالتالي فقدان هذه الصناعات لجزء من حصتها وعجزها عن المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية، ومحدودية دورها في دفع عملية التنمية الاقتصادية. نتيجة للصعوبات والمشاكل التي تواجها.(عبيدة، **2015**،16).

المحور الثاني: التمويل الاسلامي للمشروعات (الخصائص ــ اشكال التمويل)

إن موضوع تمويل المشروعات الصغيرة في الإسلام يستمد مكانته أولا وقبل كل شيء من مبادئ ورسالة الإسلام الحنيف التي أمرت بالاهتمام بالفرد المسلم كركيزة أساسية في عملية التنمية بمختلف مجالاتها الأمر الذي يقتضي تحرير هذا الفرد من كافة أشكال التبعية إلا للخالق وتهيئة الأجواء المناسبة له من اجل تنمية مهاراته وطاقاته وتفجير إبداعاته حتى تنطلق عملية التنمية الحقيقية نحو الافضل. إن من أهم أهداف التمويل الإسلامي إيجاد بدائل للتمويل القائم على الفائدة متوافقاً مع الشريعة مثل القرض بدون فائدة، وإيجاد فرص عمل، من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات الكبرى، وهذا بالتالي يسهم في توفير فرص عمل لديها للأفراد، أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع . ولا بد أن تهتم البنوك الإسلامية بتنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والبيئة والصناعات الصغيرة والتعاونيات، باعتبارها جميعا الأساس الفعال لتطوير البنية الاقتصادية والصناعية في الدول الإسلامية، والإفادة من تجارب الدول الإسلامية وغير الإسلامية في هذا المجال، وتوسيع قاعدة الملكية والمشاركة في المجتمع .

اولاًــ السياسة التمويلية وأهدافها:

يمكن تعريف السياسة التمويلية للمشروع بأنها " مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تعمل على توفير الأموال اللازمة للمشروع في الوقت المناسب، وبأقل تكلفة ممكنة، مع استخدام تلك الأموال أحسن استخدام ممكن من خلال هيكل التمويل الأمثل الذي يحقق أقصى ربح ممكن أو (أي أهداف أخرى) للمشروع.(عبد الحميد،**2003**،**171**)، وعلى ذلك تتحدد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة التمويلية على مستوى المشروع وهى كما يلي:ــ(عبد الحميد،**2003**، **172**)

1 ــ توفير الأموال اللازمة للمشروع في الوقت المناسب.

2 ـ تحديد الكيفية التي يمكن أن يحصل بها المشروع على الأموال اللازمة ومصادرها المختلفة للقيام بنشاطه في مراحله المختلفة وهي مراحل إنشائه وتوسعه ونموه.

3 ـ تحديد كيفية إدارة هذه الأموال لتحقيق أقصى ربح ممكن للمشروع.

4 ـ تحديد تكلفة الحصول على الأموال، وتكوين هيكل التمويل الأمثل للمشروع الذي يحقق الأهداف المطلوبة بأقل تكلفة ممكنة (تكلفة الفرص البديلة)

ثانياًـــ خصائص التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تنبع خصائص التمويل الإسلامي من نظرة الإسلام إلى المال، وهي أن المال هو في الأساس مال الله وأن الإنسان ما هو إلا مستخلف على هذا المال في هذه الأرض ويجب عليه أن يسير هذا المال وفقا لأوامر الله ومقاصده من خلق هذا المال، ووفقا لهذا الأساس سوف نستنبط أهم الخصائص المتعلقة بالتمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1-استبعاد التعامل بالربا أخذا وعطاء:

وتستند هذه الخاصية إلى القاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا و حرمة التعامل به والمتمثلة بقوله عز وجل " (وأحل الله البيع وحرم الربا) "البقرة 279" ، وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية التي تهدف لتحقيقها المشروعات الصغيرة فهي تمنع الظلم وتحد من تركز الثروة وتحد من البطالة وتضمن حق الفقير في تنمية موارده ومواهبه وإبداعاته.

2-توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي:

من أهم الخصائص التي يجب أن تميز التمويل الإسلامي الاستثماري للمشروعات الصغيرة هو توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقي الذي يهدف إلى إمتزاج عناصر الإنتاج ببعضها البعض وبالتالي فإن أي ربح ينتج عن هذا الاستثمار يكون ربح حقيقي يضهر في زيادة عناصر الإنتاج، مما يبين لنا قدرة مصادر التمويل الاستثماري الإسلامية على تنمية طاقات المجتمع تمع وموارده وقدراته.

3-توجيه المال نحو الإنفاق المشروع:

إن من الخصائص التي تميز التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة أن يكون هذا التمويل في مشاريع مباحة من وجهة نظر الشرع فلا ينفق على المشاريع المخالفة لمقاصد الشارع الحكيم والتي تؤدي إلى مفسدة الفرد والمجتمع.

4-التركيز على توجيه سلوك الفرد نحو الأخلاق الفاضلة:

إن من خصائص التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة هي تربية روح الفرد على الأخلاق الفاضلة والصفات الحسنة فهو يربي فيه صفات الأمانة والثقة بالنفس والإخلاص والإتقان في العمل مما يوفر فرص أكبر لنجاح المشروعات وبالتالي نجاح عملية التنمية. (فرحان،ب.ت،**33**)

5-التركيز على طاقات الفرد ومهاراته وإبداعاته:

إن من أهم خصائص التمويل الإسلامي هي التركيز على تنمية طاقات الفرد والتركيز على حاجاته ومهاراته الريادية والإبداعية بحيث يكون التمويل الإسلامي قاعدة الانطلاق لهذه الطاقات والإبداعات التي يعول عليها في تقدم المجتمع. (فرحان،ب.ت،**34**)

ثالثاًـ صيغ التمويل وفقاً للشريعة الاسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

من أهم صيغ التمويل المناسبة للمشروعات المهنية الحرفية الصغيرة والمتوسطة والتي تتفق مع قواعد الشريعة الإسلامية ما يلي: (صاري، دغرير،**2006،5ـ 6**)

(1)- صيغة البيع بالتقسيط: حيث تقوم الجهة الممولة بشراء أداة الإنتاج أو الأشياء التي يحتاجها المستثمر(المستفيد) نقداً من المنتجين أو الموردين، ثم تقوم بإعادة بيعها له بالتقسيط مع زيادة في السعر. وتتمثل الزيادة في السعر الآجل عن سعر البيع النقدي في المصاريف الإدارية ومقابل مخاطر التمويل والتحصيل، ولقد أجاز فقهاء الإسلام ذلك. ويتطلب تنفيذ هذه الصيغة إبرام عقد بيع بالتقسيط بين الجهة الممولة والمستثمر، مع الحصول على ضمانات كافية منه ومتابعة أقساط التحصيل بصفة مستمرة.

(2)- صيغة البيع بالمرابحة الإسلامية: حيث يقدم المستثمر طلباً إلى الجهة الممولة برغبته في شـــراء سلعة معينة على أن تقوم الجهة الممولة ببيعها له مرابحة مع تقديم الضمانات الكافية. بحيث تقوم الجهة الممولة بشراء السلعة المطلوبة وتحوزها ثم تعيد بيعها للمستثمر بزيادة تسمى ربح المرابحة(العملية)، ويقوم المستثمر بسداد قيمة السلعة للجهة الممولة على أقساط حسب الاتفاق.

(3) – المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك: هي مشاركة بين الجهة الممولة وبين المستثمر، حيث تقوم الجهة الممولة بمشاركته فـي مشروع صغير يتولى هو تشغيله وإدارته والإشراف عليه، على أن يقوم بسداد قيمة مساهمة الجهة الممولة له على أقساط أو دفعات خلال فترة معينة حسب الاتفاق، وبذلك يؤول المشروع بعد فترة معينة إلى المستثمر، و يوزع الربح الناتج من المشروع خلال فترة المشاركة بين الجهة الممولة والمستثمر حسب حصة كل منهم في المشاركة، حيث تقل حصة الجهة الممولة وتزيد حصة المستثمر في المشروع، وهذا يعد خصم نسبة المستثمر من الربح .

(4) – التأجير المنتهي بالبيع (التمليك): حيث تقوم الجهة الممولة بشراء أصل ثابت (أداة إنتاج) وتأجيره إلى أحد المستثمرين نظير إيجار معين مقابل الانتفاع به، مع الوعد بأن تؤول ملكية هذا الأصل إلى المستأجر بعد فترة معينة يتفقا عليها، فيسدد خلالها عدداً من الأقساط حسب الاتفاق على شكل ايجار حتى الوصول الى قيمته الحقيقية. وعادة يقوم المستثمر بسداد قيمة الإيجار من الإيراد الناتج من تشغيل الأصل الثابت وهذه الصيغة تناسب المشروعات الزراعية والصناعية، مع أن تظل ملكية هذا الأصل للجهة الممولة حتى سداد آخر قيمة إيجارية.

(5) – صيغة القرض الحسن: هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض، يتمُّ بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير (المقترض) بردِّه أو ردِّ مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتَّفق عليهما. حيث تقوم الجهة الممولة بإعطاء المستثمرين من الشباب قروضا حسنة وذلك في حالة تعذر قيام الجهة الممولة بشراء آلات أو وسائل أو مستلزمات الإنتاج لهم.

وعلى هذا الأساس أي في ظل عدم وجود العائد، فإنَّ البنوك الإسلاميَّة لا تقدِّم القروض الحسنة إلاَّ على نطاق ضيِّق ولعدد محدود من العملاء، كما أنَّ معظمه يوجَّه لأغراض اجتماعيَّة أو استهلاكيَّة، إلاَّ أنَّ بعض البنوك الإسلاميَّة تقدِّمه لأغراض إنتاجيَّة، فيصبح من صيغ التمويل بالنسبة لها. ولقد أجاز بعض الفقهاء أن يدفع المستثمر المستفيد من القرض مبلغاً مقابل المصاريف الإدارية بشرط عدم المغالاة في هذه المصاريف وأن تكون مقابل خدمات فعلية وموضحة في عقد القرض.

(6) – بيع السلم: هو بيع آجل والسداد عاجل، حيث يتأخر تسليم الشيء المباع ويتقدم سداد الثمن وهو عكس البيع لأجل، وهو يصلح في حالة المشروعات الزراعية، حيث تقوم الجهة الممولة بشراء كمية معينة من المحاصيل من المزارع نظير أن تدفع له الثمن مقدماً وعندما يقوم بالحصاد يسلم الجهة الممولة المحصول وتتولى هي بيعه.

(7) – بيع الاستصناع: حيث تقوم الجهة الممولة بتمويل الصناعات الصغيرة للمستثمرين، بأن تطلب من الصانع تصنيع شيء معين وتسدد له الثمن، ثم تقوم باستلام الشيء المصنع وإعادة بيعه بهامش ربح مناســـب ، وهذا الاسلوب مناسب جداً لتشجيع اصحاب الحرف و الصناعات التقليدية في مواصـــلة العمل وزيادة الانتاج وتطويره.

المحور الثالث: المصارف الاسلامية (المعايير ـــ العقبات ـــ التجارب المستفادة):

اولاً: معايير وضوابط التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

هناك مجموعة من المعايير لابد أن تتوفر في المشروعات الصغيرة لقبول المصرف الإسلامي تمويلها وهي كما يا يلي:" (دقسي، 232007)

1.معيار المشروعية :بمعنى أن يكون نشاط المشروع الصغير حلالا يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2.معيار الربحية : بمعنى أن يحقق هذا المشروع أرباحا حتى يمكن العميل من سداد الالتزامات التى عليه حسب الوارد بدراسة الجدوى وكشف التدفقات النقدية.

3.معيار المخاطر: أن تكون المخاطر المرتبطة بتنفيذ المشروع مقبولة في ضو الأعراف ويمكن درأها أو التحقق من حدتها بأي أسلوب من أساليب التأمين المشروعة.

4.معيار الضمان ضد التقصير والإهمال: بمعنى أن يقدم العميل بعض الضمانات الممكنة ضد إهماله وتقصيره وتعديه على التمويل وضياع الأموال.

5.معيار حق المصرف من المتابعة والرقابة على المشروع: يجب أن يكون هناك اتفاق بين المصرف والعميل على حق الأول في إرسال ممثلين له لمتابعة سير تشغيل المشروع وإعداد التقارير اللازمة.

6.معيار الكفاءة الفنية :بمدلول أن يتوافر في العميل شروط الخبرة والقدرة على تنفيذ المشروع حسب المتعارف عليه بالإضافة إلى توافر القيم الإيمانية والمثل الأخلاقية والمعلومات الطيبة عن العميل.

7.معيار الخطة الاستثمارية :أن يتفق المشروع مع خطة المصرف الإسلامي الإستراتيجية في الاستثمار ولاسيما من منظور التنمية الاقتصادية.

8.معايير أخرى حسب طبيعة كل مشروع.

ثانيا ـ عقبات تفعيل دور التمويل الاسلامي:

شهد قطاع التمويل الاسلامي معدلات نمو هائلة في السنوات الاخيرة، ويتمتع بإمكانيات كبيرة ليصبح بديلاً رئيسياً للاستثمارات التقليدية، فهو ينمو بمعدل 15٪ في السنة، ويقدر بحوالي1.3 تريليون دولار امريكي. وعلى الرغم من ذلك فأنه يمكن القول بأن التمويل الاسلامي يشكل مجرد نقطة في بحر القطاع المالي على مستوى العالم، وإمكانياته واعدة. ويحتاج الناس الي فهم ان قطاع

التمويل الاسلامي هو وسيلة لمزاولة الاعمال بما يتوافق مع احكام الشريعة. فهو بديل اخلاقي للاستثمار يتمتع بالنزاهة والمسؤولية الاجتماعية، إضافة الي انه وسيلة تساهم في تنويع محافظ المستثمرين. وهناك معوقات عدة أمام نمو التمويل الاسلامي وهي كما يلي:(الاسرج،،**2012**16ـــ **17**)

1ـــ التمويل الاسلامي بحاجة لتعزيز أسس الشفافية، وإرساء بنى تحتية مناسبة، حيث أن هناك فجوتين رئيسيتين في البنية التحتية. إن السوق الثانوي غير ملائم، ويحتاج الي التغير لتحقيق النمو المستدام، كما أن هذه المسألة بحاجة الي الوقوف عندها وحل مبتكر. ولا تتوفر أي مجموعة من المعايير المطبقة عالمياً.

2ـــ أضافة الي أن الكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع التمويل مازالت غير كافية، وهذا تحد كبير أمام قطاع التمويل الاسلامي. فصيغ التمويل الاسلامي تحتاج في تطبيقها لنوعية خاصة من العاملين، لدرجة تجعل توافر هذه النوعية عقبة رئيسية تحول دون إمكانية تطبيقها، وذلك لأن انظمة عمل هذه الصيغ يمثل بناءا فكرياً خاصاً مصدره التشريع والفقه الاسلامي، كما أن اليات العمل بها تختلف عن اليات العمل في الانظمة التي تحيط بالقواعد والضوابط التي تحكم عمل هذه الصيغ.

3ـــ من جهة أخرى. يضيف البعض افتقار التمويل الاسلامي لآلية تقييم المخاطر، وفقدان عنصر التنوع والابتكار، الي جانب عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة وصريحة تحدد الية عمل هذا القطاع، التي من شأنها إخراج هذه الصناعة من مازقها. فالإبداعات تأخذ مكانها في شتى أنحاء العالم، وفي المراكز المالية العالمية. لذلك فمن الضروري وضع معايير لصيغ التمويل الاسلامي حتى تجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين.

4ـــ يلاحظ ايضاً عدم وجود أي قانون واضح او تشريع مفصل يحدد طبيعة عمل المنتجات المالية الاسلامية التي يتم طرحها. والتمويل المصغر او التمويلات المالية البسيطة مهمة جداً نظراً للحاجة

التي يبديها بعض التجار والاشخاص المحتاجين للسيولة في تسيير أعمالهم، وهو أمراً جيداً في ظل التشريع الاسلامي الذي يقسم الربح والخسارة ويجب على هذه التشريعات أن تضم أفضل الممارسات وخطوات تفصيلية للمنتجات التي يتم استخدامها من قبل المشرعين الي جانب ذلك على الشرعيين أن يمتلكوا مجلس شريعة مركزي أو راعي مستقل. وينقسم المتخصصون في الشريعة الي قسمين: الاول يتبع الي باب الاجتهاد، الذي يبتكر بنية اسلامية جديدة، والشرعيون الذين يصدرون الفتاوى والاحكام على أسس ثابتة ومحددة سلفاً، وعلى المجتهدين العمل مع هذه المؤسسات. بينما الشرعيون مطالبون بتقديم النصح لهذه المؤسسات. وفي حال ضمان استقلالية هذين القسمين، فإننا سنضمن شفافية أكثر في الاستشارات المالية. اضافة الي ضرورة الابتكار الذي يواجه تحديات في قيمة

البحوث والدراسات التي يتم صرفها على المنتجات التقليدية مقارنة بالمنتجات الاسلامية. فالتنوع يفتح الباب واسعاً أمام العملاء والجمهور للاختيار بسبب التنوع الذي سيجدونه.

ثالثاًـ تجارب بعض الدول في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً للشريعة الاسلامية:

اتجهت الكثير من الدول النامية والمتقدمة نحو إقامة قاعدة عريضة من المشروعات الصغيرة ودعمها وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي نظراً لأهميتها. وفيما يأتي استعراض موجز لبعض تلك التجارب الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة – نماذج يمكن الاحتذاء بها في الدول العربية والاسلامية.

تجربة مصر: تعتبر مصر من الدول الرائدة في مجال الصيرفة الاسلامية، فقد كانت اول تجربة لتأسيس المصارف الاسلامية سنة 1963م، ممثلة في تجربة بنوك الادخار المحلية التي تولى تأسيسها الدكتور: " أحمد النجار" رائد المصارف الاسلامية، في منطقة ميت غمر بمحافظة الدقهلية، وفي سنة 1971م، تم تأسيس بنك ناصر الاجتماعي كأول مصرف تنص قانون انشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذاً او عطاء، وهو مصرف دو طابع اجتماعي، بعد ذلك قام بنك مصر سنة 1980م، بإنشاء اول فرع يقدم الخدمات المصرفية الاسلامية تحث اسم " فرع الحسين للمعاملات الاسلامية"، وبعد النجاح الذي حققه الفرع سارع البنك لتحويل العديد من فروعه للمعاملات الاسلامية حتى وصلت الى 29 فرع سنة 2004م، تم إنشاء ادارة مستقلة للإشراف على فروع المعاملات الاسلامية تخضع لإشراف لجنة الفتوى بالأزهر، وعضو عن مجمع البحوث الاسلامية، تلاها فصل اموال تلك الفروع عن اموال المصرف، وقد واكبت العديد من المصارف المصرية، هذه الخطوة حتى بلغ عدد الفروع الاسلامية 58 فرعاً تابعة الى 12 مصرفاً في سنة 2004م. (كريم،،**2015**57)

تجربة الجزائر:

بدأت التجربة الجزائرية حديثاً عند إنشاء أول مصرف اسلامي سنة 1991م، تحت اسم " بنك البركة الجزائري"، شراكةً ما بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومجموعة البركة المصرفية، كأول مصرف اسلامي يعمل وفقاً لقواعد الشريعة الاسلامية، وقد احتكر هذا المصرف السوق المصرفية الاسلامية وخدماتها بالجزائر الي سنة 2007، تأريخ تأسيس مصرف السلام الجزائري كثاني مصرف إسلامي بالبلاد، وقد بلغت حصة المصرفين مجتمعة سنة 2009م، من الاصول 1.5٪ فقط، اما عن الحصة التمويلية أيضاً لم تتعدى 2٪ فقط من السوق التمويلية للمصارف بالجزائر.(رقية،**2012**،340)، وأهم الخدمات الاسلامية وفقاً للتوزيع النسبي لها،

فقد تركزت خلال الفترة 2004ـــ2007 في صيغة المرابحة. حيث استحوذت على ما نسبته 85٪، تلاها التمويل التأجيري بما نسبته 4.28٪ تقريباً وتوزعت باقي النسبة على المضاربة والمشاركة والاستثمارات العقارية. (بلقاسم، **2011**، **10**)

تجربة السودان:

وفي السودان قام البنك الصناعي بتخصيص إدارة لتمويل الوحدات الصغيرة وإنشاء شركة خاصة تتبع البنك لجلب المعدات لهذه المشاريع، بالإضافة إلى توفير مدخلات الإنتاج. وقام بنك فيصل الإسلامي السوداني بتقديم امتيازات للصناعات الصغيرة؛ منها تخصيص فرع لتمويلها بأقساط مريحة وضمانات ميسرة، مع قبول الضمانات الشخصية، وتقديم الاستشارات الفنية والاقتصادية والمحاسبية مجانا، وعقد دورات تدريبية لأصحاب المشاريع، وتوزع نمط التمويل به بين 88 ٪ للتمويل بالمرابحة و 12 ٪ للتمويل بالمشاركة.(الصوصى،،**2010**،33)

تجربة السعودية:

لقد نفذت السعودية العديد من البرامج لتشجيع إقامة وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

•بنك التسليف السعودي : يعطي البنك قروضًا بدون فائدة ضمن برنامج قروض البنك المهنية، الذي يهدف إلى تشجيع ودعم المهنيين والفنيين لممارسة مهنهم.

•برنامج كفالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة :يكفل المنشآت الصغيرة التي لا يتجاوز حجم مبيعاتها 20 مليون ريال للحصول على قروض.

•برامج حكومية أخرى لدعم المنشآت الصغيرة ومنها برامج المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، التي تنفذها إدارة المنشآت الصغيرة بالمؤسسة .وتمول المؤسسة المشاريع الصغيرة التي يرغب الشباب في إقامتها في حدود رأس مال لا يتجاوز 200 ألف ريال . ويتم التمويل بعد إجراء دراسات جدوى للمشاريع وإلحاق أصحابها في دورات تدريبية في مجال عملهم وفي مجال الاستثمار.

إضافة إلى هذه القنوات الرسمية هناك العديد من القنوات الخيرية الخاصة ومنها على سبيل المثال صندوق الأمير سلطان بن عبد العزيز، وصندوق عبد اللطيف جميل لدعم المشاريع الصغيرة، ورأسماله 100 مليون ريال ممول بالكامل من قبل شركة عبد اللطيف جميل المحدودة .ويمول الصندوق المشاريع الصغيرة التي يقل عدد عمالها عن 10 أشخاص، وقيمة القرض للمشروع الواحد لا تتجاوز 100 ألف ريال سعودي تسدد خلال (3 ـــــ 5 سنوات) ، (الصوصى، **2010**،**36**)

لقد جاء هذا العرض المختصر لبعض التجارب الهامة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بهدف الإطلاع عليها، واستشراف إمكانية الاستفادة منها في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

النتائج والتوصيات:

اولاً- النتائج:

لقد حاول هذا البحث عرض دور المصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتوصل الى النتائج التالية:

1ـــ التمويل الإسلامي يعتبر بالفعل من أفضل صيغ التمويل المتاحة وأكثرها استقرارا ومرونة لكونها توفر المناخ المناسب لخلق ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعد الحل الأمثل لمشكلتي البطالة والفقر في الدول العربية و الإسلامية.

2ـــ تتمثل أهم مزايا التمويل الإسلامي التي يساهم بها في توفير رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية لإنتاج السلع والخدمات، المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة، القضاء على البطالة وانشاء وتوفير فرص العمل، القضاء على الفقر.

3ـــ محدودية المنظمات والمؤسسات المالية على التوسع في التمويل لهذه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا إلى اعتباره من قبيل (التمويل غير المأمون) وخاصة في ضوء عدم قدرة أصحاب المشروعات على تقديم (الضمان) اللازم وفقاً للتمويل بالصيغ التقليدية.

4ـــ التمويل الاسلامي بحاجة لتعزيز أسس الشفافية، وإرساء بنى تحتية مناسبة، وأن الكفاءات البشرية المؤهلة في قطاع التمويل مازالت غير كافية، وهذا تحد كبير أمام قطاع التمويل الاسلامي.

5ـــ افتقار التمويل الاسلامي لآلية تقييم المخاطر، وفقدان عنصر التنوع والابتكار، الي جانب عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة وصريحة تحدد الية عمل هذا القطاع.

6ـــ تم عرض بعض التجارب الهامة في دور المصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بهدف الاطلاع عليها، واستشراف إمكانية الاستفادة منها في تطوير هذه المشروعات.

ثانياً ـ التوصيات:

توصل البحث الي مجموعة من التوصيات ، ومن أهم هذه التوصيات ما يلي:

1ـــ تطوير قاعدة معلومات متخصصة في المجالات التي تحتاجها المشاريع الصغيرة بصفة خاصة معلومات عن مصادر المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والدول المنتجة للآلات والمعدات اللازمة لإقامة أيّة صناعة، والأسعار التقريبية لها، إضافة إلى معلومات عن احتياجات السوق، والأسواق المحتملة للتصدير، ومصادر التمويل وفقاً للشريعة الاسلامية.

2ـــ ضرورة ابتكار وتطوير ادوات تمويلية جديدة تلائم طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتجدر الاشارة هنا الى ان الصيغة الاسلامية تعد من افضل الصيغ التمويلية نظرا لعدم اصطدامها بالثوابت الدينية والثقافية للمجتمع ، ولما لها من اهمية في توسيع قاعدة الادخار والاستثمار اللازم لتطوير هذه المشروعات.

3ـــ استمرار الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الهادفة إلى امتصاص البطالة ومكافحة الفقر، لأن هذا يسهم في دعم الاستقرار الأمني والسلم الاجتماعي. ونجاح أي مشروع تنظيمي أو تسويقي يتطلب وجود إدارة فعالة، ومنظمة تواجه المخاطر

ولكن تحسب الحساب لها جيدا. مع ضرورة تبنى حزمة سياسات وإجراءات لمساعدة تلك المشروعات، نظرا لقدرتها العالية على خلق فرص العمل وتوليد الدخول.

4ـــ تشجيع ودعم الأفكار الابتكارية والإبداعية، القابلة للتطبيق في هذا النوع من المشروعات وذلك بتبني الدولة لهذه الابتكارات ودعم وتمويل أصحابها وفقاً للصيغة الاسلامية.

5ـــ الحفاظ على القيم والمثل العليا التي تعمل بها المصارف الاسلامية في إطار الدين الاسلامي الحنيف والسنة النبوية الشريفة. وايضاً تطوير وتنمية الادوات المالية في تعزيز الرؤية المستقبلية لعمل المصارف الاسلامية.

7ـــ الاسهام في تطوير برامج الدين الاسلامي في التعليم العالي وتوفير اليات تعاون بين الجامعة وقطاعات العمل المصرفية الاسلامية المختلفة، عبر خدمات مبتكرة ذات جودة عالية وشاملة.

8ـــ دعوة المصارف المركزية في الدول الإسلامية إلى تبني تنشيط دور صيغ التمويل الإسلامي وأنشطتها وتشجيع إنشاءالمصارف وشركات متخصصة للتمويل بصيغ التمويل الإسلامي.

ـــ قائمة المراجع:

ـ القرآن الكريم.

ا ـــ الكتب

1ـ السيسي صلاح الدين حسن ، المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، العربية للتنمية الإدارية، مصر،2013.

2ـ الصوصى سمير زهير ، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزارة الاقتصاد، فلسطين،2010.

3ـ الصياد محمد حامد ا، التأمينات الاجتماعية والعاملين بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، منظمة العمل العربية، مصر،2006.

4ـ دغيري علي صاري، فتحي ، واقعية وملائمة التمويل الاسلامي للمشروعات المهنية والحرفية الصغيرة والمتوسطة، جامعة سوق هراس، الجزائر، 2006.

5ـ دقسي ياسر ، دور المصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة، دراسة مقارنة بين التمويل الاسلامي والتمويل التقليدي، سوريا، 2007.

6ـ عبد الحميد عبد المطلب ، السياسات الاقتصادية على مستوى المشروع (تحليل جزئي) مجموعة النيل العربية للنشر، 2003.

7ـ عمر أيمن على ، دراسات في إدارة الصناعات والمشروعات الصغيرة (مدخل تطبيقي معاصر)، ومنشآت المعارف، الإسكندرية، 2010.

ب ـــ البحث او المقال المنشور في الدورية :

8ـــ اعبيده صالح رجب ، تفعيل الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، مجلة افاق اقتصادية، العدد الثاني، كلية الاقتصاد والتجارة، المرقب،2015.

9ـ الاسرج حسين عبدالمطلب ، دور التمويل الاسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر الدولي للمصارف الاسلامية، المغرب،21 ـــ 22 مايو 2012.

10ـ المحيشي إسماعيل عبدالحميد ، المشروعات الصغيرة وأثرها علي البيئة في ليبيا، مجلة القوى العاملة، السنة الأولى، العدد الرابع، ديسمبر 2005.

11ـ بلقاسم ماضي ، التمويل بالإجارة كأداة متميزة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر،2011.

12ـــ حسين رحيم ، رشدي سلطاني محمد ر، نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المضاربة، السلم، والاستصناع، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، نوفمبر2006.

13ـ خضر حسان ، تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، العدد التاسع، سبتمبر 2002، السنة الأولى، الكويت،2002.

14ـــ دغرير على صاري، فتحي ، واقعية وملائمة التمويل الإسلامي للمشروعات المهنية والحرفية الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، نوفمبر2006.

15ـــ شقاف خالد عبدالله ، المغربي عبدالسلام على جمعة ، أساليب التمويل الإسلامي الملائمة لطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العلمي الأول حول (المشروعات الصغرى والمتوسطة كوسيلة لتطوير التنمية الاقتصادية في ليبيا، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة بني وليد، عدد خاص، 2015.

ـ16ـــ كريم سالم امحمد ، واقعية تبني ادوات التمويل الاسلامي بالمصارف المتخصصة الليبية، دراسة فاحصة لبعض التجارب العربية الرائدة في مجال الصيرفة الاسلامية، مجلة المعرفة، كلية التجارة، ترهونة، العدد الاول 2015.

ج ـــ الرسائل الجامعية:

17ـ رقية بوحيضر ، استراتيجية البنوك الاسلامية في مواجهة تحديات المنافسة، كلية العلوم الاقصادية وعلوم التسيير، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011.

18ـــ سالم عبدالفتاح ابوبكر ، دور التنمية البشرية في دعم ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا خلال الفترة (1990ـــ 2010)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2014.

19ـ غميقة مفتاح رمضان ، المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية الليبية، 2015،

20ـ فرحان محمد عبدالحميد ، التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة، دراسة لاهم لمصادر، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الاسلامية، ب. ت